

تأثر اختلاف القراءات في أحكام لُقِي في تفسيره ربان الثوير

(جمعاً ودليله)

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

عضو هيئة التدريس بقسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى

مكة المكرمة

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل كتابه الكريم مصدراً لجميع العلوم، وخص من شاء من خلقه بخدمته على مر العصور، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

وبعد: فمن فضل الله تعالى على هذه الأمة إنزال هذا الكتاب المبين، وتوفيق علمائها لصرف الأوقات في خدمة معانيه ومبانيه عبر السنين، فانبرت طائفة منهم لحفظ قراءاته وتدوينها، واعتنت طائفة أخرى بالاشتغال بتفسيره وبيان معانيه، بينما اشتغلت ثالثة ببيان ما تضمن من أحكام وتشريعات وجاءت طائفة رابعة فاعتنت بجمع علمين أو أكثر من تلك العلوم التي تضمنها هذا الكتاب العزيز.

وإن من العلماء الكبار الذي جمعوا بين أكثر من علم من علوم كتاب الله تعالى في مؤلفاتهم، الإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله في موسوعته الجليلة "تفسير القرآن العظيم" فقد جمع فيه بين القراءات والتفسير وبين التوجيه وبيان الأثر الفقهي لبعض القراءات، فهو وبحق موسوعة علمية في القرآن الكريم وعلومه وقد جمعت في هذا البحث درراً من كلامه في أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية، وسميته: "أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير رحمه الله جمعاً ودراسة" فجاء بحمد الله بحثاً رائعا، جمع درراً وفوائد من كلام هذا الإمام الجليل، مع دراستها وبيان ما يتعلق بكل مسألة منها، مستشهداً لذلك بأقوال أهل العلم في الحكم المستفاد من القراءات المتواترة والشاذة.

ولست أدعي الإحاطة الكاملة بكلام ابن كثير رحمه الله لتعذر ذلك في بحث كهذا، لكنني ذكرت فيه الآيات التي تتضمن حكماً فقهياً واضحاً مبنيًا على اختلاف

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

القراءات، دون أن أتكلف إدراج بعض الآيات التي لا يتبادر إلى الذهن دلالتها على حكم فقهي متعلق باختلافها دلالة واضحة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

وتكمن أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياري له في الأمور التالية:

أولاً: تعلقه بعلم من علوم القرآن العظيم، هو أثر اختلاف القراءات في الأحكام، وهو أمر جدير بأن يبذل فيه الجهد، ويصرف فيه الوقت لعل صاحبه يكون من العاملين في خدمة كتاب الله تعالى.

ثانياً: أهمية بيان الأثر الفقهي لاختلاف القراءات؛ إذ بهتتبن الأحكام الشرعية المبنية على اختلاف القراءات.

ثالثاً: إلقاء الضوء على بعض جهود الإمام ابن كثير رحمه الله في بيان الحكم الفقهي المترتب على اختلاف القراءات.

رابعاً: الإسهام في خدمة كتاب من أهم كتب التفسير، هو كتاب: "تفسير القرآن العظيم" للحافظ ابن كثير رحمه الله ببيان ما تضمنه من هذه المباحث المفيدة.

خامساً: أنه لم يرق أحد حسب علمي بجمع هذه المباحث المهمة من كلام ابن كثير، في هذه المسائل في بحث مستقل، يكون عوناً لطالبي هذا العلم وغيرهم.

سادساً: أهمية المباحث الفقهية التي تضمنها هذا التفسير؛ حيث استشهد فيه للأحكام بعدد من القراءات متواترها وشاذاها.

سابعاً: المكانة العلمية الكبيرة لهذا الكتاب ومؤلفه ابن كثير رحمه الله، وهو أمر يعطي هذه المباحث قيمة علمية كبيرة.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

الدراسات السابقة: لا شك أن "تفسير القرآن العظيم" للحافظ ابن كثير من الكتب المهمة التي ينبغي أن يتناولها الدارسون، وفعلاً تناولته دراسات مهمة، وقفت منها على "مختصر تفسير ابن كثير" الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر له، و"مختصر تفسير ابن كثير لمحم علي الصابوني" و"منهج الحافظ ابن كثير في القراءات في تفسيره": للدكتور حسين محمد العواجي، بحث منشور في "مجلة البحوث والدراسات القرآنية" التابعة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف العدد السادس عشر.

هيكل البحث:

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره والدراسات السابقة فيه، وخطة البحث ومنهجه.

التمهيد: ويتضمن التعريف بابن كثير وتفسيره، وتعريف القراءات المتواترة والشاذة.

المبحث الأول: (دراسة منهج ابن كثير في القراءات في تفسيره) وفيه مطلبان:

المطلب الأول: (دراسة منهج ابن كثير في القراءات المتواترة).

المطلب الثاني: (دراسة منهج ابن كثير في القراءات الشاذة).

المبحث الثاني: (أثر اختلاف القراءات المتواترة في الأحكام الفقهية)، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلَمَ مَن يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ ﴾ (آل عمران: ١٦١).

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

المطلب الثاني: قول الله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحْشَةٍ فَعَلَيْتَنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء: ٢٥).

المطلب الثالث: قول الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6).

المطلب الرابع: قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَاخْرَجَانِ يَوْمَئِذٍ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَئِينَ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَئِن لَّمْ يَهِدِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتَيْهِمَا وَمَا أَعْتَدْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة: 107).

المطلب الخامس: قول . تعالى ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ﴾ (التوبة: ١٧).

المبحث الثالث: (أثر اختلاف القراءات الشاذة في الأحكام الفقهية).

المطلب الأول: قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦)، برفع "وَالْعُمْرَةَ"، وبقراءتين شاذتين معها.

المطلب الثاني: قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (النساء: ١٢)، بزيادة "مِنْ أُمَّه".

المطلب الثالث قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ (المائدة: 38)، على قراءة: أَيْمَانَهُمَا".

المطلب الرابع: قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ (المائدة: ٨٩)، بزيادة "مُتَّابِعَاتٍ".

المطلب الخامس: قول الله تعالى: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ (النور: ٦٠)، على قراءة "إِنْ يَضَعْنَ".

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

منهج إخراج البحث:

وقد سلكت في إخراج هذا البحث المنهج التالي:

أولاً: أكتب الآيات بالرسم العثماني، وفق مصحف المدينة النبوية.

ثانياً: أنقل كلام ابن كثير رحمه الله بنصه، مصدرًا به الموضوع الذي أنا بصدد الحديث عنه.

ثالثاً: أذكر القراءات في الآية متواترها وشاذها بعد كلام ابن كثير، ثم أبين الأثر الفقهي وأعلق عليه بما يقتضيه الحال.

رابعاً: أذكر من كلام العلماء ما يتعلق بالمسألة موضوع البحث، حسب مقتضى الموضوع.

خامساً: أعرف بالأعلام الوارد ذكرهم في البحث تعريفاً مختصراً، غير الأعلام الواردة في التعريف بابن كثير وتفسيره، إلا إذا كان العلم من الصحابة، أو من القراء العشرة، ورواتهم، أو الأئمة الأربعة فلا أعرف بهمؤلاء؛ لشهرتهم.

سادساً: أقسم البحث إلى مباحث، تحتها مطالب، جاعلاً كل آية في مطلب مستقل.

سابعاً: أستخدم علامات الترقيم لتوضيح المعنى.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

ثامناً: أضببط ما يحتاج إلى ضبط.

تاسعاً: أخرج الأحاديث بعزوها لمن أخرجها من كتب السنة.

عاشراً: أذيل البحث بفهرسين، أحدهما: للمصادر والمراجع، والثاني: للموضوعات.

التمهيد

يتضمن هذا التمهيد ثلاثة مسائل، هي: التعريف بابن كثير رحمه الله، ثم التعريف بتفسيره، ثم تعريف القراءات المتواترة والشاذة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعريف بابن كثير: هو الإمام العالم الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء الدمشقي الشافعي، ولد سنة إحدى وسبعمائة، بقرية شرقي بصرى، ثم انتقل إلى دمشق، وأخذ العلم عن الشيخ برهان الدين الفزاري وابن السويدي والقاسم بن عساكر، وغيرهم كثير.. وصاهر الإمام الحافظ المزني فأكثر من النقل عنه، وأفتى وبرع في الفقه والتفسير والنحو، والرجال والعلل والتاريخ، وله تصانيف مفيدة، منها: "تفسير القرآن العظيم" و"التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل" و"البداية والنهاية" في التاريخ، و"الهدى والسنن في أحاديث المسانيد والسنن"، وقد توفي ابن كثير رحمه الله يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة بدمشق، عن أربع وسبعين سنة⁽¹⁾.

ثانياً: التعريف بـ"تفسير القرآن العظيم" للحافظ ابن كثير رحمه الله، هو تفسير للقرآن العظيم من أشهر كتب التفسير بالمأثور، وهو المرجع الثاني في ذلك بعد ابن جرير

(1) ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ، ص: 38-39، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: 1/471-472، والدرر

الكامنة في أعيان المائة الثامنة: 1/445-446، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: 2/414-416.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

الطبري، يعرض فيه المؤلف الآراء والنقول ويرجح بينها، ويذكر ما قيل من إسرائيليّات، وقد ذاعت شهرة هذا التفسير بين أهل العلم، وطبع عدة طبعات، واختصره الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر، وحافظ في اختصاره له على مادته العلمية، واستبقى عبارته في بيان مقاصد الآيات، وحذف الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة، وما تكرر من الصحيح، وهو من أشهر كتب تفاسير القرآن بالقرآن، والسنة النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين، وقد تكلم فيه عما يحتاج إلى كلام مما يتعلق بالجرح والتعديل، وقدم له بمقدمة هامة، تعرض فيها لكثير من الأمور التي لها تعلق بالقرآن وتفسيره، وأغلب هذه المقدمة مأخوذ بنصه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الذي ذكره في مقدمته في أصول التفسير⁽¹⁾.

ثالثاً: تعريف القراءات المتواترة والشاذة، لغةً واصطلاحاً

القراءات لغةً: جمع قراءة، وهي مصدر: قرأ يقرأ إذا تلا، يقال: قرأ فلان يقرأ قراءة وقرآناً، فهو قارئ، من قرأه وقراء وقارئين، ومعناها تلا⁽²⁾.

وأما القراءات في الاصطلاح: فقد عرفت بعدة تعريفات، وأقتصر منها على تعريف شيخ القراء محمد بن ابن الجزري رحمه الله⁽³⁾، فقد عرّف القراءات، بأنها: (علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزواً لناقله)⁽¹⁾.

(1) ينظر: كشف الظنون: 439/1، والتفسير والمفسرون: 174/1-175، ومقدمة في أصول البحث العلمي، ص: 95.

(2) ينظر: القاموس المحيط: 31/1، مادة: "قرأ"، ولسان العرب لابن منظور: 128/1-129، مادة "قرأ".

(3) هو: أبو الخير، محمد بن محمد، المعروف بابن الجزري، شيخ المقرئين، والمقدم بلا منازع في علم القراءات، من أشهر كتبه: "النشر في القراءات العشر"، و"غاية النهاية في طبقات القراء"، ت: 833هـ، ينظر: الأعلام: 45/7، ومعجم المؤلفين: 687/3.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

وتعريف القراءات المتواترة، هو: أن التواتر لغة: التتابع، يقال: واترت الخبر أتبعته بعضه بعضاً، والتواتر الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب⁽²⁾.

وأما تعريفها اصطلاحاً: فهي: (كل قراءة تواتر نقلها- أو صحسندها عند ابن الجزري- ووافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً)⁽³⁾.

وتعريف القراءات الشاذة: أن الشذوذ لغة: الانفراد، يقال: شذ يشذ شذوذاً، إذا انفرد عن أصحابه، وكل شيء منفرد فهو شاذ⁽⁴⁾.

وتعريفها اصطلاحاً: أنها (ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءة المتواترة)⁽⁵⁾، أو هي: (كل قراءة فقدت أحد الأركان الثلاثة لقبولها)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص: 49.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: 222/14، مادة "وتر"، وكتاب التعريفات، ص: 70.

(3) ينظر: منجد المقرئين ص: 49، وشرح طيبة النشر للنويري: 117/1-127.

(4) ينظر: لسان العرب: 494/3، مادة "شذذ"، والقاموس المحيط، ص: 334، مادة "شذ"

(5) ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، ص: 92.

(6) صفحات في علوم القراءات، ص: 80.

المبحث الأول

دراسة منهج ابن كثير في القراءات في تفسيره

اهتم ابن كثير رحمه الله بإيراد القراءات المتواترة والشاذة، وقد تنوع سبب إيراده لها فأحياناً يوردها في تفسير الآية، وأحياناً يوجهها وأحياناً يستدل بها لحكم فقهي⁽¹⁾. وسيتناول هذا المبحث المعالم البارزة في منهج ابن كثير رحمه الله في القراءات في تفسيره.

المطلب الأول: دراسة منهج ابن كثير في القراءات المتواترة

أولاً: نسبة القراءات لمن قرأ بها في بعض الأحيان: يعتني ابن كثير رحمه الله في بعض الأحيان بنسبة القراءات لمن قرأ بها، ومن أمثلة ذلك ما ذكر عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: 35) قال: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ قرأ الجمهور بالإضافة، السبعة وبقية العشرة أيضاً، وقرأ ابن السمين⁽²⁾ {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ} بالنصب⁽³⁾⁽⁴⁾.

-
- (1) للتفصيل أكثر في منهج ابن كثير في القراءات ينظر: "منهج الحفاظ ابن كثير في القراءات في تفسيره".
 (2) محمد بن عبد الرحمن بن السمين اليماني، له اختيار في القراءة شاذ ينسب إليه، ت: 90هـ، ينظر: لسان الميزان: 193/5، وغاية النهاية: 161/2-162.
 (3) قراءة شاذة، وتنسب لأبي رضي الله عنه وغيره، ينظر: معاني القرآن للفراء: 106/1، والتبيان في إعراب القرآن: 942/2.
 (4) تفسير القرآن العظيم: 425/5.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

ففي هذا المثال نسب القراءة المتواترة للعشرة وغيرهم، كما نسب الشاذة لمن قرأ بها، لكن نسبته القراءات للعشرة أو السبعة قليل جدا في تفسيره، بل يعبر عنهم غالبا بالجمهور.

وابن كثير أحيانا يورد القراءة من غير نسبة كقوله: (وقرى: {نُنشِرُهَا} (1) أي: نحييها.. (2).

فمع أن القراءة متواترة لم يعزها لمن قرأ بها، لا من العشرة ولا من غيرهم.

ثانياً: بيانه أثر القراءات في التفسير: فكثيرا ما يفسر الآية على كلتا القراءتين، كقوله عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة: 10) وَقَوْلُهُ: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾، وقرئ: {يُكْذِبُونَ} (3)، وقد كانوا متصفين بهذا وهذا، فإنهم كانوا كاذبة، يكذبون بالحق، يجمعون بين هذا وهذا (4).

فهنا بين الأثر التفسيري للقراءتين، وأوضح معنى الآية على كل منهما، وهذا كثير جدا في تفسيره رحمه الله (5).

ثالثاً: عدم تضعيفه أي وجه لغوي لقراءة متواترة: كثيراً ما نرى بعض المؤلفين يضعف بعض الوجوه اللغوية لبعض القراءات، وهذه الملحوظة نجا ابن كثير رحمه الله منها، فلم

(1) سورة البقرة الآية: 259، وقد قرأها بالزاي: ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي وخلف، وقرأها باقي العشرة بالراء، ينظر: النشر: 231/2، وإتحاف فضلاء البشر ص: 208.

(2) تفسير القرآن العظيم: 688/1، وانظر: 703/1، 714، 33/2، 217/3.

(3) قرأ عاصم وحمة والكسائي وخلف: بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال، وقرأ باقي العشرة: بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال، ينظر: النشر: 207/2-208، وإتحاف فضلاء البشر ص: 170.

(4) تفسير القرآن العظيم: 179/1.

(5) ينظر: تفسير القرآن العظيم: 324/1، 377، 130/2-131، 140/3.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

يطعن في أي وجه لقراءة متواترة وهي ميزة كبيرة، ومن أمثلة ذلك ما ذكر عند تفسيره للقراءتين في: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) حيث قال: (واتقوا الله الذي به تعاقدون وتعاهدون، واتقوا الأرحام أن تقطعوها، ولكن بروها وصلوها... وقرأ بعضهم: {وَالْأَرْحَامَ} بالخفض⁽¹⁾ على العطف على الضمير في به، أي: تساءلون بالله وبالأرحام⁽²⁾)(3).

فلاحظ هنا أنه ذكر القراءتين، وفسر الآية على كل منهما، ولم يضعف الوجه اللغوي لقراءة حمزة الذي كثيرا ما يضعفه بعض النحاة ومن سار على نهجهم من المفسرين⁽⁴⁾.

وهذا يدل على أن القراءة إذا ثبتت عنده بالتواتر لم ينظر إلى غير ذلك، وهو الرأي الصحيح والمذهب القويم⁽⁵⁾.

رابعاً: بيان الأثر الفقهي للقراءات: بين المؤلف رحمه الله أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في كتابه في عدد من المواضع، وستأتي أمثلة ذلك في المبحث القادم بإذن الله⁽⁶⁾.

(1) قرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ باقي العشرة بنصبها، ينظر: النشر: 247/2، وإتحاف فضلاء البشر ص: 236.
(2) وفي توجيهها أقوال أخر غير ما ذكر المؤلف، ينظر: الحجة في القراءات السبع ص: 118-119، وأضواء البيان: 314/1-315.

(3) تفسير القرآن العظيم: 206/2، وانظر: كذلك: 345/3، 490/4..

(4) وانظر كذلك تفسيره: 345/3، للآية رقم: 137 من سورة الأنعام، حيث لم يزد على فيها تفسير الآية، مع أن فيها قراءة ابن عامر التي تكلم البعض كثيراً على وجهها اللغوي.

(5) ينظر: جامع البيان للداني: 860/2.

(6) ينظر: الصفحات: 10-17 من هذا البحث.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

خامساً: تصريحه بمصادره في القراءات: فابن كثير كثيراً ما يصرح بمصادره في القراءات، ومن أشهرها: جامع البيان للطبري، وهو أكثر مصدر مقل منه، وتفسير عبد الرزاق، ومعالم التنزيل للبعوي وتفسير الزمخشري.. وغيرها من أمهات كتب التفسير وعلوم القرآن⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دراسة منهج ابن كثير في القراءات الشاذة

أولاً: بيانه شذوذ القراءة الشاذة أحياناً: اهتم ابن كثير رحمه الله في كتابه بيان شذوذ القراءات الشاذة في كثير من الأحيان، ومن أمثلة ذلك قوله: (وقرئ في الشاذ: "إِيَّ جَاعِلٍ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً"⁽²⁾)⁽³⁾.

فقد صرح هنا بأن قراءة القاف في "خليفة" شاذة.

ثانياً: الاستدلال بالقراءة الشاذة للأحكام الفقهية: فابن كثير رحمه الله استدل في تفسيره بقراءات شاذة للأحكام الفقهية، كما سيأتي في المبحث الثالث أن شاء الله تعالى⁽⁴⁾.

ثالثاً: رده القراءة الشاذة أحياناً وبيان فساد معناها: مع أن ابن كثير استدل بالقراءات الشاذة في تفسيره واعتبرها دليلاً كما تقدم قبل قليل، فإن ذلك ليس على إطلاقه؛ إذ يردّها في بعض الأحيان ويبين فساد معناها، ومن أمثلة ذلك قوله: (قرأ السبعة

(1) للاستزادة عن هذا الموضوع : ينظر: منهج ابن كثير في القراءات، ص: 131-134.

(2) قراءة شاذة، تنسب لزيد بن علي، ينظر: روح المعاني: 223/1.

(3) ابن كثير: 216/1، 134/1، و107/3، و532/6.

(4) ينظر: الصفحات 17-23 من هذا البحث.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

والجمهور بتشديد الياء من {إِيَّاكَ} (1)، وقرأ عمرو بن فايد (2) بتخفيفها مع الكسر (3)، وهي قراءة شاذة مردودة؛ لأن "إِيًّا" ضوء الشمس (4).

فابن كثير هنا بين أن هذه القراءة شاذة مردودة، معللاً ذلك بأن "إِيَّا" من أسماء الشمس، وعليه فهي توهم أن قارئها يخاطب الشمس، وهو كما قال؛ خصوصاً أن المنسوبة إليه معتزلي قدرى، ليس أهلاً للثقة في النقل كما هو مصرح به في ترجمته.

ولعل هذا هو سبب رد المؤلف لها مع فساد معناها.

رابعاً: توجيهه للقراءات الشاذة: اهتم ابن كثير رحمه الله في تفسيره بتوجيه القراءات الشاذة، ومن أمثلة ذلك قوله عند تفسير قول الله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: 6): (قراءة الجمهور بالصاد وقرئ: {الصِّرَاطُ}، وقرئ بالزاي (5)، قال الفراء (6): وهي لغة بني عذرة وبلقين (7).

(1) سورة الفاتحة الآية: 5.

(2) عمرو بن فايد، أبو علي المعتزلي القدرى، من القراء القصاص، أخذ عن عمرو بن عبيد، متروك الحديث، ليس بثقة، ت: 200هـ، ينظر: الأعلام: 83/5.

(3) قراءة تخفيف الياء شاذة، قرأ بها عمرو بن فايد كما ذكر المؤلف وغيره، ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 40/1، والإبانة عن معاني القراءات، ص: 121.

(4) تفسير القرآن العظيم: 134/1، وانظر: 151/5..

(5) قرأها قبل بخلف و رويس عن يعقوب بالسين الخالصة، وقرأها: حمزة بخلف عن خلاد بإشمام الصاد الزاي، وقرأ باقي العشرة بالصاد، ينظر: النشر: 271/2 وإتحاف فضلاء البشر ص: 163، وأما قراءة الزاي الخالصة: فهي شاذة، وتنسب إلى أبي عمرو، ينظر: كتاب السبعة، ص: 105-106..

(6) هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكرياء، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين، كان من أعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ت: 207هـ، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 7/4-23، والأعلام: 145/8.

(7) تفسير القرآن العظيم: 236/1.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

فقد وجه في هذا المثال قراءة الزاي الخالصة، بأنها جاءت على لغة قبيلتين من قبائل العرب، وهو كثير في كتابه (1).

خامساً: نسبته القراءات الشاذة لمن قرأ بها أحياناً: فابن كثير في بعض الأحيان ينسب القراءة الشاذة لمن قرأ بها كما تقدم قبل قليل في قراءة "إياك"، حيث نسبها لعمرو بن فائد(2)، وأحياناً يذكر القراءة الشاذة من غير نسبة، ومن أمثله قوله: (وقرى: "وَيُرِّي" (3)، بالضم والتشديد(4)، من التربية(5).

وهنا ذكر القراءة من غير نسبة وقد تقدمت أمثلة أخرى على ذلك.

(1) انظر تفسير القرآن العظيم: 33/2، و133/3، و301/5.

(2) وانظر: تفسيره كذلك: 104/1 .

(3) من قوله تعالى: { وَيُرِّي الصَّدَقَاتِ }، الآية: 276 من سورة البقرة.

(4) قراءة شاذة، تنسب لابن مقسم، ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، ص: 511.

(5) تفسير القرآن العظيم: 714/1.

المبحث الثاني

أثر اختلاف القراءات المتواترة في الأحكام الفقهية

يتناول الكلام في هذا المبحث أثر اختلاف القراءات المتواترة في الأحكام الفقهية، من خلال كلام ابن كثير رحمه الله في ذلك.

المطلب الأول: قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعْلَلَّ وَمَنْ يُعْلَلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (آل عمران: ١٦١)

قال ابن كثير رحمه الله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعْلَلَّ ﴾ بأن يترك بعض ما أنزل إليه فلا يبلغه أمته، وقرأ الحسن البصري⁽¹⁾ وطاوس⁽²⁾ ومجاهد⁽³⁾ والضحاك⁽⁴⁾: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعْلَلَّ ﴾ بضم الياء، أي يخان وقال قتادة⁽⁵⁾ والربيع بن أنس⁽⁶⁾ نزلت هذه الآية

(1) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: التابعي المشهور، كان إمام أهل البصرة، وحرر الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء والوعاظ المشهورين ت: 110 هـ ينظر: معجم الأدباء: 1023/3-125، والأعلام: 226/2-227.

(2) هو طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني ولاء، أصله من الفرس، أحد أكابر التابعين، وعظ الخلفاء والملوك، ت: 106، ينظر: الطبقات الكبرى: 537/5-542، والأعلام: 224/3.

(3) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم: التابعي، المفسر المكي، أخذ التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما ت: 104 هـ، ينظر: الطبقات الكبرى: 19/6-20، والأعلام: 278/5.

(4) هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، أبو القاسم الإمام المفسر، ت: 105 ينظر: الطبقات لابن سعد: 302/6-303، والأعلام: 215/3.

(5) هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري المفسر الحافظ كان ضريراً أكمه، ت: 118 هـ، ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: 229/7-231، والأعلام: 189/5.

(6) هو الربيع بن أنس البصري، لقي ابن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك رضي الله عنهم، توفي في خلافة المنصور ينظر: الطبقات الكبرى: 261/7.

أ.د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

يوم بدر وقد غل بعض أصحابه، رواه ابن جرير⁽¹⁾ عنهما، ثم حكى عن بعضهم أنه قرأ هذه القراءة بمعنى يتهم بالخيانة⁽²⁾(3).

أولاً: القراءات في الآية: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: {يَعْلُ} بفتح الياء وضم الغين، وقرأ باقي العشرة: بضم الياء وفتح الغين⁽⁴⁾.

ثانياً: أثر القراءتين في الأحكام

الأولى: قراءة فتح الياء، ذكر ابن كثير رحمه الله أن قراءة فتح الياء معناها ما كان لني أن يترك بعض ما أنزل عليه فلا يبلغه للأمة، وعلى هذا فالمراد بالغلول هنا كتمان شيء من الوحي، وعدم تبليغه للأمة وهو كما قال رحمه الله؛ وعليه فلا يجوز للنبي صلى الله عليه وسلم كتم شيء من الوحي، كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: 67) وهو أحد التوجيهات في هذه القراءة⁽⁵⁾.

كما وجهت هذه القراءة أيضاً بأن المعنى، ما كان للنبي أن يخون بإعطاء بعض الناس من الغنيمة قبل قسمتها؛ قال أبو منصور⁽⁶⁾: (مَنْ قَرَأَ {يَعْلُ} فالمعنى ما كان لني أن

(1) هو شيخ المفسرين، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري الإمام المفسر، المقرئ، شيخ المفسرين وفوائده كثيرة جداً، مؤلف "جامع البيان" في التفسير وغيره من الكتب المفيدة ت: 310 هـ، ينظر: وفيات الأعيان: 191/4-193، والأعلام: 148-147/9.

(2) ينظر جامع البيان للطبري: 354-348/7.

(3) تفسير القرآن العظيم: : 151/2.

(4) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: بفتح الياء وضم الغين، وقرأ باقي العشرة: بضم الياء وفتح الغين، ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص: 170-171، وإتحاف فضلاء البشر: ص: 231.

(5) ينظر: معاني القراءات: 279/1، وأحكام القرآن للجصاص: 106/4.

(6) محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور: أحد الأئمة في اللغة والأدب، من مؤلفاته "تذيب اللغة" و"معاني

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

يُحُونَ، أمته، وتفسير ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جمع الغنائم في غزاة، فجاءه جماعة فقالوا له: ألا تقسم بيننا غنائمنا؟ فقال صلى الله عليه وسلم: "لَوْ أَنَّ لَكُمْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ دَهَبًا مَا مَنَعْتُكُمْ دِينَارًا، أَتَرَوْنِي أَغْلُكُم مَعْنَمَكُمْ" (1)(2).

الثانية: قراءة ضم الياء وفتح الغين، وقد ذكر ابن كثير أن معناها أنه لا يجوز لأصحاب الأنبياء عليهم السلام أن يُحُونَهُم بالأخذ من الغنيمة قبل القسمة؛ مستدلاً لذلك بسبب النزول، وهو كما قال (3)، وقيل إن معناها ما كان لهم أن يتهموا الأنبياء بالغلول وهو الخيانة (4).

فلا يجوز اتهام الأنبياء بالخيانة ولا بما يحط من مكائدهم، بل يجب على الناس توقيهم ومعرفة عصمتهم وأنهم لا يمكن أن تقع منهم الخيانة بوجه (5).

المطلب الثاني: قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أُنْيَبَ يَفْجَشَتِ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (النساء: ٢٥)

القراءات" ت: 370هـ ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية: 83/1-84، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 251/1-252.

(1) لم أجده بهذا اللفظ، وورد لفظ صحيح قريب منه، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. لَوْ أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمَرٍ تَمَامَةً نَعْمًا، لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ. ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بِحَيْلًا، وَلَا جَبَانًا، وَلَا كَدَاتًا) أخرجه مالك وغيره، ينظر: الموطأ: 457/2، وصحيح البخاري: 22/4، "بَابُ الشَّجَاعَةِ فِي الْحَرْبِ وَالْجَيْشِ" الحديث رقم: "2821".

(2) معاني القراءات: 279/1، وانظر: حجة القراءات ص: 179.

(3) ينظر: معاني القراءات: 279/1، وحجة القراءات ص: 179.

(4) ينظر: حجة القراءات ص: 179.

(5) ينظر: الفقه الأكبر، ص: 37-41، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: 464/5.

أ.د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

قال ابن كثير: (اختلف القراء في {أُحْصِنَ} فقرأه بعضهم بضم الهمزة وكسر الصاد مبني لما لم يسم فاعله، وقرئ بفتح الهمزة والصاد، فعل لازم، ثم قيل: معنى القراءتين واحد⁽¹⁾... وقيل معنى القراءتين متباين، فمن قرأ {أُحْصِنَ} بضم الهمزة، فمراده التزويج، ومن قرأ "أُحْصِنَ" بفتحها فمراده الإسلام اختاره الإمام أبو جعفر ابن جرير في تفسيره وقرره ونصره⁽²⁾)(3).

أولاً: القراءات في الآية: قرأ شعبة عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف: {أُحْصِنَ} بفتح الهمزة والصاد، وقرأها باقي العشرة: بضم الهمزة وكسر الصاد⁽⁴⁾.

ثانياً: أثر القراءتين في الأحكام:

ذكر ابن كثير رحمه الله قولين في الآية:

الأول: أن معنى القراءتين واحد، وهو أن المراد بها على كلتا القراءتين الإسلام أو التزويج⁽⁵⁾.

الثاني: أن معنى القراءتين مختلف، مبيناً أن قراءة ضم الهمزة وكسر الصاد معناها فإذا تزوجن، وقراءة فتح الهمزة والصاد معناها فإذا أسلمن، موضحاً أن هذا هو اختيار ابن جرير الطبري رحمه الله.

(1) ثم اختلف فيه على قولين، فقيل المراد به الإسلام، وقيل الزواج، ينظر: أحكام القرآن للجصاص: 112، وتفسير ابن كثير: 261/2-262.

(2) ينظر: جامع البيان، للطبري: 195/8.

(3) تفسير القرآن العظيم: 262/2.

(4) ينظر: النشر: 249/2، وإتحاف فضلاء البشر ص: 240.

(5) ينظر: تفسير ابن كثير: 261/2-262.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

فعلى القول باختلاف معنى القراءتين تكون قراءة فتح الهمزة تدل على أن الأمة إذا أحصنت نفسها بالإسلام، أو بالعفاف - على قول - ثم زنت وجب عليها الحد، دون الكافرة فلا حد عليها، وعلى قراءة الضم تكون الأمة محصنة بالزواج، فالزوج هو الذي أحصنها، فيكون الحد على المتزوجات إذا فعلن الفاحشة دون غيرهن من الإمام⁽¹⁾.

المطلب الثالث: قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6).

قال ابن كثير رحمه الله: (وقوله: {وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} قرئ: {وَأَرْجُلَكُمْ} بالنصب عطفاً على {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ}...⁽²⁾ عن ابن عباس أنه قرأها: {وَأَرْجُلَكُمْ} يقول: رجعت إلى الغسل... وهذه قراءة ظاهرة في وجوب الغسل كما قاله السلف ومن هاهنا ذهب من ذهب إلى وجوب الترتيب كما هو مذهب الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة⁽³⁾ حيث لم يشترط الترتيب، بل لو غسل قدميه ثم مسح رأسه وغسل يديه ثم وجهه أجزاء ذلك؛ لأن الآية أمرت بغسل هذه الأعضاء، والواو لا تدل على الترتيب⁽⁴⁾. وأما القراءة الأخرى، وهي قراءة من قرأ: {وَأَرْجُلَكُمْ} بالخفض فقد احتج بها الشيعة في قولهم بوجوب مسح الرجلين؛ لأنها عندهم معطوفة على مسح الرأس، وقد روي عن طائفة من السلف ما يوهم القول بالمسح⁽⁵⁾).

(1) ينظر: حجة القراءات، ص: 198، والجامع لأحكام القرآن: 143/5.

(2) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص: 129، ومعاني القراءات: 326/1.

(3) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: 21/1-22، والمعني لابن قدامة: 98/1-99.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1203/3-1204.

(5) ومن نسب إليه هذا القول الحسن البصري ومجاهد والشعبي، ينظر: أحكام القرآن الكريم، للطحاوي: 81/1-

82، ومفاتيح الغيب: 305/11.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

أولاً: القراءات في الآية: قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم والكسائي ويعقوب {وَأَرْجُلُكُمْ} بنصب اللام، وقرأ باقي العشرة بخفضها(2).

ثانياً: أثر القراءتين في الأحكام:

الأولى: قراءة النصب، استدل ابن كثير رحمه الله بقراءة النصب على وجوب غسل الرجلين؛ لأنها معطوفة على الوجوه، وهو كما قال رحمه الله، وهذا القول عليه جمهور

العلماء، وأصحاب المذاهب الأربعة وإجماع الصحابة(3).

وقد أجاب الجمهور عن قراءة الخفض بعدة أجوبة، منها أنها من باب العطف على اللفظ دون المعنى، كقول الشاعر(4):

لِعَبِّ الرِّمَانِ بِهَا وَعَيْرَهَا بَعْدِي سَوَائِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ

(1) تفسير القرآن العظيم: 568/1.

(2) ينظر: النشر: 254/2، وإتحاف فضلاء البشر، ص: 251.

(3) ينظر: أحكام القرآن للطحاوي: 84-82/1، وبداية المجتهد: 22-21/1، والمغني لابن قدامة: 98/1.

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى الشاعر المشهور أحد أصحاب المعلقات، من قصيدة له مطلعها:

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقِنَةِ الْحَجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حَجِجٍ وَمِنْ شَهْرٍ

ينظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين، ص: 323، والسواقي: الرياح الشديدة، والمور: التراب، والمعنى: أن

هذه الديار غيرها الزمان وتعاقب الرياح العاتية والأمطار الغزيرة عليها، والشاهد قوله: "والقطر"، بالجر مع أنه

معطوف على "سواقي" المرفوع على الفاعلية للفعل، والعطف هنا على اللفظ دون المعنى.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

بالخفض عطفاً على اللفظ، ولو عطف على المعنى لرفع "القطر" لأنها معطوفة على "سواي" معنى وهو مرفوع لأنه فاعل "غيرها"، ومنها: أو أنها مخفوضة على المجاورة، وهو كذلك مسموع في كلام العرب كقولهم: "هذا جحر ضب خرب بجر" خرب⁽¹⁾.

الثانية: قراءة الخفض، وقد ذكر ابن كثير رحمه الله أنه استدل بها من قال بمسح الرجلين في الوضوء وأن الأرجل معطوفة على الرأس الذي حكمه المسح، وقد ذهب إلى هذا القول الشيعة الإمامية ونسب لبعض أهل العلم من المتقدمين، ولكنه قول مرجوح مخالف لنصوص الكتاب والسنة الواردة في غسل الرجلين فلا يعول عليه⁽²⁾.

المطلب الرابع: قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَىٰ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة: 107)

قال ابن كثير رحمه الله: (فإن اشتهر وظهر وتُحَقَّق من الشاهدين الوصيين، أنهما خانا أو غلا شيئاً من المال الموصى به إليهما، وظهر عليهما بذلك {فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَىٰ} هذه قراءة الجمهور: "اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَىٰ" ... فعلى قراءة الجمهور يكون المعنى بذلك: أي: متى تُحَقَّق ذلك بالخبر الصحيح على خيانتهم، فليقم اثنان من الورثة المستحقين للتركة وليكونا من أولى من يرث ذلك المال {فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا} أي: لقولنا: إنهما

(1) ينظر: بداية المجتهد: 21/1-22، وأضواء البيان: 33/1-335،

(2) ينظر: أحكام القرآن للطحاوي: 81/1-82، ومفاتيح الغيب، للرازي: 305/11.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

خانا أحق وأصح وأثبت من شهادتهما المتقدمة {وَمَا اعْتَدَيْنَا} أي: فيما قلنا من الخيانة {إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ} (1).

أولاً: القراءات في الآية: قرأ حفص عن عاصم "اسْتَحَقَّ" بفتح التاء والحاء، وقرأ باقي العشرة "اسْتُحِقَّ" بضم التاء وكسر الحاء، وقرأ شعبة عن عاصم وحمزة ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر: "الأولين" بتشديد الواو وكسر اللام بعدها وفتح النون، وقرأ باقي العشرة "الأوليان" بإسكان الواو وفتح اللام وكسر النون (2).

ثانياً: الأثر الفقهي للقراءة: ذكر ابن كثير رحمه الله أن قراءة الجمهور وهي: "اسْتَحَقَّ" عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ" تدل على أن الورثة يقسمان على أن الشاهدين الكتائبين شهدا زوراً وخيانة، ويستحق الورثة بذلك التركة، وهو كما قال (3).

وتوجيه استحق على قراءة الجمهور أن الفعل فيها مبني للمفعول، ونائب الفاعل هو "الأوليان" على تقدير أن "عليهم" بمعنى "منهم"، وتوجيهها على قراءة حفص أن الفعل مبني للفاعل، وفاعله "الأوليان"، والمفعول محذوف تقديره استحق عليهم الأوليان وصيتهما (4).

وقد ذكر بعض أهل العلم أن {الأوليان} رفع على البدل من الألف في {يقومان}، والمعنى: فليقم الأوليان بالميت مقام هذين الخائنين فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما، وقيل بدل من قوله "فأخران" ويجوز أن يكون الأوليان خبر لقوله:

(1) تفسير القرآن العظيم: 218/3.

(2) ينظر: النشر: 256/2، وإتحاف فضلاء البشر ص: 257.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 324/1، وأحكام القرآن للجصاص: 165/4، وأحكام القرآن للشافعي: 151.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: 243/1، والتبيان في إعراب القرآن: 469/1.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

{فَأَخْران} وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ {الأُوليان} مُبْتَدَأً و"أَخْران" حَبْرٌ مَقْدَمٌ، التَّقْدِيرُ فَالأُوليان أَخْران يَقُومان مَقامهما⁽¹⁾.

وَتُوجِيهِ قِراءَة (الأُوليان) أَمَّا بَدَلٌ مِنَ الأَسْمِ المَضْمُرِ فِي المِاءِ وَالْمِيمِ مِنْ قَوْلِهِ: "عَلَيْهِمْ"، أَوْ عَلَى البَدَلِ مِنَ "الذَّيْنِ" أَوْ النِّعْتِ لَهُ⁽²⁾.

المَطْلَبُ الخامس: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَيْهِمْ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ﴾ (التوبة: ١٧).

قال ابن كثير رحمه الله: (ما ينبغي للمشركين بالله أن يعمرُوا مساجد الله التي بنيت على اسمه وحده لا شريك له، ومن قرأ: {مَسْجِدَ اللَّهِ} فأراد به المسجد الحرام، أشرف المساجد في الأرض، الذي بني من أول يوم على عبادة الله وحده لا شريك له وأسسها خليل الرحمن)⁽³⁾.

أولاً: القراءات في الآية: قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب الحضرمي: {مَسْجِدَ} بالإنفراد، وقرأ باقي العشرة بالجمع⁽⁴⁾.

ثانياً: الأثر الفقهي للقراءتين:

الأولى: قراءة الجمع، ذكر ابن كثير رحمه الله أن هذه القراءة تدل على أنه لا ينبغي للمشركين أن يدخلوا المساجد المبنية على اسم الله المخصصة لتوحيده، وعمارة المساجد تشمل بناءها وصيانتها كما تشمل لزومها والمواظبة على الصلاة فيها⁽¹⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن للقرآني: 267/3، وحجة القراءات ص: 239، ومشكل إعراب القرآن لمكي: 243/1.

(2) ينظر: معاني القراءات: 342/1، وحجة القراءات ص: 238-239.

(3) تفسير القرآن العظيم: 119/3.

(4) ينظر: النشر: 278/2، وإتحاف فضلاء البشر ص: 302.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

ودخول المشركين إلى المساجد غير المسجد الحرام أجازة بعض أهل العلم إن أذن لهم مسلم بدخولها وهو قول الحنابلة والشافعية رحمهم الله، ومنعه آخرون، وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله (2) وبعض الأحناف، قال الجصاص (3): (فاقتضت الآية منع الكفار من دخول المساجد ومن بنائها وتولي مصالحها والقيام بها لانتظام اللفظ للأمرين) (4).

الثانية: قراءة الأفراد، وقد استدل بها ابن كثير رحمه الله على حرمة دخول المشركين إلى المسجد الحرام خاصة، وهو مذهب الحنابلة والشافعية بدليل عليه قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ (التوبة: 28)، وذهب أبو حنيفة إلى جواز دخولهم له دون استيطانهم في الحرم (5).

(1) ينظر: تفسير القرآن العظيم: 119/3.

(2) ينظر: الأم: 71/1، والذخيرة: 315/1.

(3) أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص انتهت إليه رئاسة الحنفية، من مؤلفاته: "أحكام القرآن" ت: 370 هـ ينظر: تاج التراجم: 96/1-97، والأعلام: 171/1.

(4) أحكام القرآن للجصاص: 278/4، وينظر: أحكام القرآن للهراس: 185/4.

(5) ينظر: الأم: 71/1، والمغني: 358/9-359، والمبدع في شرح المقنع: 380/3.

المبحث الثالث

أثر اختلاف القراءات الشاذة في الأحكام الفقهية

لقد اخترت لهذا المبحث عنوان "القراءات الشاذة" مع أنه تضمن الاستدلال بقراءات متواترة؛ وذلك لأن ما تضمن من القراءات المتواترة ليس فيها خلاف بين القراءة العشرة، فكلامه فيها هو إلى التفسير أقرب منه إلى بيان أثر اختلاف القراءات في الأحكام، بينما كلامه في القراءات الشاذة فيه له أثر بين على المعنى غير أثر القراءات التي لم يختلف العشرة فيها.

والآن نبدأ في الحديث عن القراءات الشاذة، فقد استدل ابن كثير رحمه الله في تفسيره بعدة قراءات شاذة لأحكام فقهية، والاستدلال بها في الأحكام الفقهية مسألة مختلف فيها بين أهل العلم، وقد أشار إلى ذلك السيوطي⁽¹⁾ رحمه الله في الكوكب الساطع بقوله⁽²⁾:

وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّوَادَ لَمْ يُبَحَّ قِرَاءَةٌ بِهَا وَلَكِنَّ الْأَصَحَّ

كَخَبَرٍ فِي الْاِحْتِجَاجِ تَجْرِي وَأَنَّهَا الَّتِي وَرَاءَ الْعَشْرِ

وقد ذهب مالك والشافعي وجمع من أهل العلم إلى أن القراءات الشاذة ليست حجة وأنها لا ترقى إلى درجة أخبار الأحاد؛ لأن ناقلها نقلها على أنها قرآن، وهي ليست بقرآن⁽³⁾. وذهب آخرون إلى أنها حجة، وقد صرح به ابن كثير في تفسيره،

(1) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جلال الدين، الإمام المحافظ المؤرخ صاحب التصانيف المفيدة، له نحو 600 مصنف ت: 911، ينظر: معجم المؤلفين: 5/128، والأعلام: 3/301-302.

(2) الكوكب الساطع على جمع الجوامع، ط: مطبعة البسفور، ص: 11.

(3) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 2/221-222، والتحبير شرح التحرير: 3/1393.

أ.د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

كما سيأتي، وكذلك ابن قدامة المقدسي⁽¹⁾ واعتبر القائلون بهذا القول أن القراءة الشاذة وإن لم تثبت قرآناً، فإنها لا تقصر عن أخبار الأحاد وهي حجة، قال ابن قدامة في كلامه على الشاذ: (ففي الجملة: لا يخرج عن كونه مسموعاً من النبي - صلى الله عليه وسلم - ومروياً عنه، فيكون حجة كيف ما كان)⁽²⁾.

وسيتناول هذا المبحث ما استدل به ابن كثير رحمه الله للأحكام الفقهية من القراءات الشاذة في تفسيره.

المطلب الأول: قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: 196)

قال ابن كثير بعد أن ساق السند إلى ابن عباس رضي الله عنهما: (عن ابن عباس في قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ يقول: من أحرم بالحج أو بالعمرة فليس له أن يحل حتى يتمهما، تمام الحج يوم النحر إذا رمى جمرة العقبة وطاف بالبيت وبالصفا والمروة فقد حل... عن ابن عباس أنه قال: الحج عرفة، والعمرة الطواف، وكذا روى الأعمش⁽³⁾، عن إبراهيم⁽⁴⁾ عن علقمة⁽⁵⁾ في قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ قال:

(1) هو الشيخ الإمام العلامة المجتهد عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين، من أكابر الحنابلة من تصانيف: "المغني" و"روضة الناظر"، ت: 620هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء: 1427هـ: 149/16-152، والأعلام: 67/4-68.

(2) روضة الناظر وجنة المناظر: 205/1، وانظر: شرح مختصر الروضة: 25/2.

(3) سليمان بن مهران الأعمش الإمام العلم أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، قرأ على يحيى بن وثاب وغيره، وأقرأ الناس ونشر العلم دهرًا طويلاً، ت: 148هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار، ص: 54-55، وغاية النهاية: 315/1-116.

(4) إبراهيم بن يزيد التيمي النخعي الكوفي الإمام الكبير العابد، قرأ على علقمة عن ابن مسعود وقيل: قرأ على الأعمش، ت: 92هـ وقيل: 96، ينظر: غاية النهاية: 29/1، والأعلام: 80/1.

(5) علقمة بن قيس أبو شبل النخعي، الفقيه القارئ عم الأسود بن يزيد، وخال إبراهيم النخعي، ولد في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم، وقرأ القرآن على ابن مسعود رضي الله عنه، ت: 62هـ، ينظر: معرفة القراء

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

هي في قراءة عبد الله: "وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ" لا تجاوز بالعمرة البيت... وقرأ الشعبي⁽¹⁾: {وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} برفع العمرة، وقال: ليست بواجبة، وروي عنه خلاف ذلك⁽²⁾.

أولاً: القراءات في الآية الأولى: القراءة المتواترة، وهي: ﴿وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، والثانية: القراءة المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه: {وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ} ⁽³⁾، والثالثة: {وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} برفع العمرة، وقد نسبت إلى الكسائي والشعبي⁽⁴⁾.

الثانية: الأثر الفقهي للقراءتين: تضمن كلام المؤلف رحمه الله الاستشهاد بثلاث قراءات، إحداها: القراءة المتواترة، والأخرى شاذتان.

الأولى: القراءة المتواترة، وقد استدل بها ابن كثير على وجوب إكمال الحج والعمرة بعد الشروع فيهما، وذكر أن ذلك إجماع، سواء قيل بوجوب العمرة أو بسنيتها، مع ذكره أقوالاً أخر في المراد من الإتمام⁽⁵⁾.

الكبار: ص: 26-27، وغاية النهاية: 516/1.

(1) عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار، الشعبي الحميري، أبو عمرو، راوية من التابعين، وقارئ مشهور، يضرب المثل بحفظه، ت: 103 هـ، ينظر: غاية النهاية: 350/1، والأعلام: 250/3-251.

(2) تفسير القرآن العظيم: 531/1-532.

(3) قراءة شاذة، تنيب لابن مسعود رضي الله عنه، ينظر: معاني القرآن، للفراء: 117/1، وكتاب المصاحف، ص: 117.

(4) القراءة بالرفع شاذة، وتنسب إلى الشعبي والكسائي عن أبي جعفر، والقزاز عن أبي عمرو، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 100/1، والكمال للهندي، ص: 501.

(5) ينظر: تفسير القرآن العظيم: 531/1-532، وهناك أقوال أخر في المراد بالإتمام في الآية غير ما ذكر

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

الثانية: وهي القراءة المنسوبة إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وهي: {وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ}.

وقد استدل ابن كثير رحمه الله بهذه القراءة على أن المعتمر لا يتجاوز البيت، وأن ركن العمرة الكبير هو الطواف بالبيت، وهو كما قال، وقد ذكره غير واحد من أهل العلم، موضحين أن المعتمر لا يزيد على الطواف والسعي، وغيرهما من أحكام العمرة⁽¹⁾.

الثالثة: قراءة: {وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} برفع العمرة، وقد نسبها ابن كثير إلى الشعبي، مستدلاً بها على عدم وجوب العمرة، وذكر بعد ذلك مجموعة من الأحاديث تدل على أهميتها⁽²⁾.

وتوضيح ذلك أنه قراءة "والعمرة" بالرفع تكون كلاماً مستأنفاً، لا تعلق لها بما قبلها، فتدل على عدم الوجوب؛ لأنها غير معطوفة على الحج المتفق على وجوبه⁽³⁾.

ومسألة وجوب العمرة من المسائل المختلف فيها بين أهل العلم، فقد ذهب إلى القول بوجوبها جمع من السلف، وهو مذهب الإمامين الشافعي وأحمد رحمهما الله، وذهب كثير من أهل العلم إلى أن العمرة ليست بواجبة، بل هي تطوع، وهو مذهب الإمامين أبي حنيفة ومالك رحم الله الجميع⁽⁴⁾.

المؤلف، ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن: 242/1، والجامع لأحكام القرآن: 365/2-366.

(1) ينظر: جامع البيان للطبري: 7/3، ومعالم التنزيل: 502/1، والتمهيد: 265/2.

(2) ينظر: تفسير القرآن العظيم: 533/1.

(3) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: 114/1.

(4) ينظر: معالم التنزيل: 241/1، وزاد المسير في علم التفسير: 158/1-159، والمغني لابن قدامة:

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

المطلب الثاني: قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (النساء: ١٢).

قال ابن كثير: (وقوله: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾ أي: من أم، كما هو في قراءة بعض السلف، منهم سعد بن أبي وقاص، وكذا فسرها أبو بكر الصديق فيما رواه قتادة عنه⁽¹⁾).

أولاً: القراءتان في الآية: الأولى: القراءة المتواترة، والثانية: القراءة الشاذة المنسوبة إلى سعد رضي الله عنه وهي: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّهِ} (2).

الثانية: الأثر الفقهي للقراءتين: استشهد ابن كثير رحمه الله على أن المراد بالأخ أو الأخت في الآية إخوة الميت من أمه، وهو كما قال رحمه الله، وذلك أن القراءة المتواترة أطلق فيها لفظ الأخ والأخت دون تبين من هم، فبينت القراءة الشاذة المروية عن سعد رضي الله عنه أن المراد بالإخوة الذين فرض أحدهم السدس عند انفراده في القراءة المتواترة، هم الإخوة من الأم دون غيرهم؛ فهذه القراءة الشاذة مفسرة للقراءة المتواترة، ومبينة المقصود بالإخوة فيها، فإن فريضة الواحد من الإخوة من الأم السدس عند انفراده، وهو أمر مجمع عليه، لكن يشترط لذلك أن يكون الميت يورث كلاله كما

.219-218/3

(1) تفسير القرآن العظيم: 230/2.

(2) فراءة شاذة، تنسب لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ينظر: فضائل القرآن، ص: 297. ومعاني القرآن، للنحاس: 37/2.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

دلت عليه الآية، والكلالة ما سوى الوالد والولد كما بينه غير واحد من أهل العلم (1).

المطلب الثالث قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ (المائدة: 38).

قال ابن كثير رحمه الله: (عن عامر بن شراحيل الشعبي أن ابن مسعود كان يقرؤها: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}، وهذه قراءة شاذة، وإن كان الحكم عند جميع العلماء موافقا لها لا بها، بل هو مستفاد من دليل آخر) (2).

أولاً: القراءتان في الآية: الأولى: القراءة المتواترة، والثانية: القراءة الشاذة المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه، وهي: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} (3).

ثانياً: الأثر الفقهي للقراءتين: أورد ابن كثير رحمه الله هذه القراءة التي تبين أن المراد قطع يد السارق اليمنى، لأن القراءة المتواترة أطلقت قطع اليد، ولم تبين أي اليدين تقطع، وذكر رحمه الله أن هذا الحكم مجمع عليه، مبينا أن دليل الحكم مستفاد من أدلة أخرى، وليس ثبوته بهذه القراءة لشذوذها، وهو كما قال، فالحكم مجمع عليه بين أهل العلم، وهو أن المراد باليد التي تقطع هي اليمنى في سرقة السارق الأولى (4).

(1) ينظر: جامع البيان للطبري: 60/8-63، والجامع لأحكام القرآن: 78/5.

(2) تفسير القرآن العظيم: 107/3.

(3) ينظر: أحكام القرآن للفراء: 258/1، وجامع البيان للطبري: 408/8.

(4) ينظر: أحكام القرآن للهراس: 71/3، وتفسير القرطبي: 172/6.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

لكن قول ابن كثير رحمه الله إن الحكم موافق للقراءة الشاذة وليس ثابتاً بها، يشعر بأن القراءة الشاذة ليست حجة عنده، مع أنه استدل بالقراءات الشاذة للأحكام في غير موضع من كتابه.

المطلب الرابع: قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَنَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ (المائدة: ٨٩).

قال ابن كثير رحمه الله عند تفسير هذه الآية في كفارة اليمين: (اختلف العلماء هل يجب فيها التتابع أو يستحب ولا يجب، ويجزئ التفريق، على قولين: أحدهما: أنه لا يجب التتابع، هذا منصوص الشافعي في كتاب "الأيمان"، وهو قول مالك، لإطلاق قوله: {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ} وهو صادق على المجموعة والمفرقة كما في قضاء رمضان؛ لقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: 184)⁽¹⁾، ونص الشافعي في موضع آخر في "الأم" على وجوب التتابع، كما هو قول الحنفية والحنابلة⁽²⁾؛ لأنه قد روي عن أبي بن كعب وغيرهم أنهم كانوا يقرؤونها: {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ}... وهذه إذا لم يثبت كونها قرآناً متواتراً، فلا أقل أن يكون خبراً واحداً أو تفسيراً من الصحابي وهو في حكم المرفوع⁽³⁾.

أولاً: القراءات في الآية: الأولى القراءة المتواترة، والثانية القراءة الشاذة المنسوبة إلى أبي بن كعب رضي الله عنه وإلى غيره، وهي: {فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ}⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الأم: 113/2، وبداية المجتهد: 180/2.

(2) ينظر: الأصل المعروف بالمبسوط: 218/2، وبداية المجتهد: 180/2، والمغني لابن قدامة: 555/9.

(3) تفسير القرآن العظيم: 177/3.

(4) قراءة شاذة مروية عن جمع من السلف، منهم أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما، ينظر: معاني

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

ثانياً: الأثر الفقهي للقراءتين، استدل ابن كثير رحمه الله بالقراءة المتواترة على عدم وجوب التتابع، موضحاً أن هذا هو قول الإمامين مالك والشافعي رحمهما الله، كما استدل لوجوب التتابع بالقراءة الشاذة، مبيناً أن هذا القول أحد قولي الشافعية، وهو قول الحنفية والحنابلة، وأن هذه القراءة الشاذة - وإن لم تكن قرآناً - فهي خبر آحاد، أو قول صحابي له حكم الرفع.

وهو كما قال، فالقراءة المتواترة تدل على عدم وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين؛ لأن الصوم ورد في الآية مطلقاً؛ ولهذا استدل بها القائلون بعدم وجوب التتابع، بل استحبابه فقط وهو قول المالكية والشافعية⁽¹⁾.

والقراءة المنسوبة لأبي بن كعب رضي الله عنه وبعض السلف، تدل على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين، وهذا سبب إيراد المؤلف لها واستدلاله بها، كما هو مذهب جمع من أهل العلم منهم الحنفية والحنابلة⁽²⁾.

المطلب الخامس: قول الله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ (النور: ٦٠).

الآية: قال ابن كثير رحمه الله: (أي: ليس عليها من الحرج في التستر كما على غيرها من النساء... وقال سعيد بن جبير⁽³⁾ وغيره في قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿إِنْ يَضَعْنَ

القرآن، للفراء: 318/1، وفضائل القرآن، ص: 298.

(1) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: 121/4، وبداية المجتهد: 181/2.

(2) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: 121/4، وبداية المجتهد: 181/2، والمغني لابن قدامة: 554/9-555.

(3) سعيد بن جبير الأسدي ولاء الكوفي، أبو عبد الله التابعي العالم العابد أخذ عن ابن عباس وابن عمر خرج مع ابن الأشعث فقتله الحجاج سنة 95هـ، ينظر: التاريخ الكبير: 461/3، والأعلام: 93/3-94.

أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية في تفسير ابن كثير جمعاً ودراسة

مِنْ ثِيَابِيْنَ} وَهُوَ الجلباب من فوق الخمار، فلا بأس أن يضعن عند غريب أو غيره، بعد أن يكون عليها خمار صفيق⁽¹⁾.

أولاً: القراءتان في الآية: الأولى القراءة المتواترة، والثانية: القراءة المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه، وهي قراءة: "إِنْ يَضَعْنَ مِنْ ثِيَابِيْنَ" بكسر همزة "إن"⁽²⁾.

ثانياً: الأثر الفقهي للقراءتين: استدل ابن كثير رحمه الله بالقراءة المتواترة على أن اليائسة من النكاح ليس عليها حرج في ترك التستر كما على غيرها، واستدل بالقراءة الشاذة على أنه يجوز لمن أن يضعن الجلباب مع الستر بالخمار، وقد ذكر - في كلام طويل قبل هذا- أن قراءة الجمهور تدل على جواز وضع الجلباب والرداء⁽³⁾.

فعلى قراءة الجمهور يجوز لها أن تضع الجلباب والرداء، مع بقاء الخمار وعدم قصد شريطة عدم التبرج، وعلى هذه القراءة الشاذة التي فيها زيادة "من" التبعية، فالمراد وضع بعض الثياب وهو الرداء، أو الخمار أو الجلباب، دون وضع الجميع⁽⁴⁾.

(1) تفسير القرآن العظيم: 84/6.

(2) قراءة شاذة وقد نسبت إلى ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب رضي الله عنهم، ينظر: معاني القرآن للفراء: 216/2، وفضائل القرآن، ص: 307، والجامع لأحكام القرآن: 309/12.

(3) ينظر: تفسير القرآن العظيم: 84-83/6، والجامع لأحكام القرآن: 309/12.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 216/2، وحجة القراءات ص: 506، وزاد المسير: 306.

أ. د. محمد يحيى ولد الشيخ جار الله

الخاتمة

في نهاية هذا البحث أحمد الله عز وجل على تيسيره وإكماله، وأسجل في ختامه بعض النقاط المهمة المستخلصة منه:

أولاً: أن تفسير الحافظ ابن كثير رحمه الله تضمن كثيراً من مباحث علوم القراءات، كتوجيهها وتفسير القراءات في الآية، وبيان الأثر الفقهي في بعضها.

ثانياً: أنه تضمن نبذة لا بأس بها من بيان الأحكام الفقهية المتعلقة باختلاف القراءات المتواترة والشاذة.

ثالثاً: أنه يستدل بالقراءات الشاذة في الأحكام الفقهية، ويعتبرها حجة في الغالب، ومصدراً للأحكام الفقهية.

رابعاً: أنه لا يعتني كثيراً بنسبة القراءات المتواترة إلى القراء العشرة أو السبعة أو روايتهم، وإنما يعبر عنهم غالباً بالجمهور.

خامساً: أنه ينسب القراءات المتواترة والشاذة أحياناً لمن قرأ بها، وأحياناً لا ينسبها، وإنما يكتفي بعبارة "وقرئ".

التوصيات:

إن تفسير ابن كثير لا يزال يتضمن مباحث مهمة من علوم القراءات كالتوجيه وغيره، تحتاج إلى دراسة وعناية من الباحثين لإخراجها في بحوث مستقلة يستفيد منها أهل الاختصاص.